مبادرة الشفافية لمراقبة عقود النفط: موقف العراق سيتحسن في ملف الفساد

بغداد / آكانيوز

أعلنت الأمانة الوطنية لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق IEITI عن اكتمال التقرير الأول لشفافية الصناعات الاستخراجية لعام ٢٠٠٩ وسيصدر قريبا للإعلام ومن خلاله نتائجه سيتحسن وضع العراق الدولي في سلم الفساد بشكل ايجابي.

واوضح الأمين العام للمبادرة علاء محيي الدين لوكالة كردستان للأنباء(اكانيوز) ان "هناك تزايداً كبيراً من الشركات العالمية لدخول سوق العراق النفطي لاحتوائه على احتياطي نفطي بين الدول النفطية، كونه آخر بلد يحتمل ان ينضب فيه النفط، عبر توفر احتياطي ممتاز لم يستهلك خلال العقود الماضية بالشكل الجيد بسبب ظروف الحروب والحصار وغيرها، وثبت بنحو ١٤٣ مليار برميل".

وحول المبادرة واهميتها قال ان "المبادرة الوطنية تعنى بمراقبة وتطابق العقود مع الواردات المالية للصناعات الاستخراجية (النفط والصناعات الاستخراجية المعدنية الاخرى وكل ما يستخرج من باطن الارض بما فيها الثروة السمكية)".

واضاف ان "المهم في المبادرة مدى شفافية العقود النفطية من خلال تطابق هذه العقود من حيث الإنتاج الفعلي المصدر مع العائدات المالية بعد ان الزمت الحكومة العراقية جميع الشركات بالتعاون مع مبادرة الشفافية. اذ ان هناك (٣٠) دولة تعمل لتنفيذ المبادرة وأكثر من (٤٢) شركة من كبريات الشركات النفطية والغاز والتعدين العالمية ملتزمة بها".

واوضح ان "هذه العقود وتقارير التطابق علنية بحيث يعرف المواطن والسوق الاقتصادية الدولية مدى الاستقرار الذي يتمتع به العراق مما يجلب منافع كبيرة في مجال جذب الاستثمارات والخبرات والتنمية البشرية، وتبعا لذلك كله استقرار الدخل القومي وتنميته وتطويره ومما يعطي للستراتيجي والمخطط الوطني مصادر دقيقة للعائدات من أجل وضع الستراتيجيات الوطنية لتطوير العراق بعيدا عن (مافيات) الفساد".

ودافع محيي الدين عن سبب اعتبار العراق في المرتبة الثالثة من الاخير في سلم الفساد عام ٢٠١٠ بالقول "مع الاسف الشديد هناك الكثير من المعلومات المطلوبة عن العراق لم تستطع تلك الجهات الحصول عليها لسبب ما فقاموا بوضع صفر امامها مما سبب هذه النتيجة المتأخرة".

وحول وضع العراق في مجال الصناعة النفطية اكد قائلاً "يعد العراق من الدول الرائدة بالافصاح عن آلية المبيع وتحديد السعر والشركات المؤهلة لشراء النفط الخام العراقي، وفق معايير عالمية للقياس، وهذه جوانب مشرقة من الشفافية التي نتأمل لها".

ويبلغ عدد الشركات التي تعاقدت معها وزارة النفط ٣٥ شركة مؤهلة للتعاقد مع الدولة العراقية وفق عقود التراخيص الجديدة ضمن عقد نموذجي جديد بالتنسيق مع شركات استثمارية، ومن المتوقع ان يصل انتاج العراق النفطي خلال الاربع سنوات المقبلة الى ١٢ مليون برميل، وبذلك يتفوق على السعودية ايضا ويصبح في مقدمة الدول المنتجة للنفط بأستثمار كل حقوله النفطية.

المالية النيابية: إقرار موازنة عام ٢٠١٢ لا علاقة له بملف الحسابات الختامية

بغداد / المدى

أعلنت اللجنة المالية النيابية،الخميس، أن اقرار موازنة عام ٢٠١٢ لا علاقة له بملف الحسابات الختامية .

وقال رئيس اللجنة حيدر العبادي في تصريح صحفي إن " اقرار الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ لا علاقة له بانهاء ملف الحسابات المالية للاعوام السابقة"، موضحاً ان" الملف اصلاً متوقف بسبب وجود بعض الوثائق المفقودة التي تتطلب بحثاً عن اموال ومخصصات صرفت في عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وأضاف أن "الحسابات الختامية لابد ان تسلم في الشهر التاسع للسنة التالية لذا فان أي تأخير في الموازنة المالية سيؤثر على الوضع الاقتصادي في البلاد". وأوضح أن "قانون الموازنة يختلف تماماً عن قانون الحسابات الختامية لذا فان لا يشترط تقديم الحسابات الختامية مع الموازنة". وبلغت قيمة موازنة عام٢٠١٢ التي اقرتها الحكومة الاثنين الماضي ١٠٠ مليار دولار، وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار، وركزت على قطاع الطاقة والنفط بالمرحلة الاولى، ومن ثم قطاع الامن، ومن بعدها قطاع التربية والتعليم والصحة. وأعتمدت الحكومة العراقية سعر النفط الاساس ٨٥ دولاراً وتتوقع من خلالها الفروقات في اسعار النفط ان تغطي اكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز. ويفرض نظام الموازنة المالية العراقية على الوزارات والهيئات الحكومية أن تقدم كشوفاتها المالية في الربع الأول من العام المقبل الذي يلي عام الموازنة. ووفقا لمجلس النواب العراقي فأنه لم يطلع على الحسابات الختامية منذ عام ٢٠٠٥ ولغاية الان، وتعزو الحكومة عدم تقديمها للحسابات الختامية السابقة الى الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد. وحمّلت وزارة المالية في وقت سابق الوزارات والهيئات الحكومية مسؤولية عدم تقديم الكشوفات المالية لموازنات الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ بسبب إهمالها غير المبرر في تقديم حسابات نهائية عن مصروفاتها المالية.

استثمار النجف تمنح أربع رخص لمشاريع متنوعة

النجف / المدى

اعلنت هيئة استثمار النجف، الخميس، عن انها منحت أربع رخص استثمارية جديدة للشركات، بعد النجاح الذي تحقق من تنمية الاستثمارات في محافظة النجف الذي ترتب عليه هبوط أسعار العقارات في المحافظة. وأفاد بيان صادر عن هيئة استثمار النجف وحصلت وكالة كردستان للانباء(آكانيوز) على نسخة منه ان "المشاريع الأربعة تنوعت بين مشروعين في المجال السياحي، ومشروع في مجال التعليم، وآخر في المجال التجاري".

واضاف ان "المشروع الأول كان لجامعة الإمام الصادق (ع) وبقيمة ١٧,٤٣٠,٠٠ دولارا، وهي بناية رئاسة الجامعة وتتألف من ثلاثة طوابق، وبنايات الكليات الأكاديمية من اربعة طوابق وبناية قاعة مناسبات، والمكتبة المركزية وتتألف من ثلاثة طوابق، وبناية المدرسة الأكاديمية للطلبة الأجانب وتتكون من اربعة طوابق، وبناية سكن الأساتذة وضيوف الجامعة تتألف من خمسة طوابق، وبناية كافتريا والمركز الطبي".

واشار البيان الى ان "المشروع السياحي الأول بلغت قيمته ١,٦٦٧,٦٧٤ دولاراً، والمشروع عبارة عن فندق سياحي متعدد الطوابق يحتوي على مطعم وغرف نوم بعدد ٤٠ غرفة ومولدات ووسائل نقل السيارات وخزانات الوقود والماء وعدد يدوية وكاميرات وأجهزه لاسلكي ومنظومة صوتية وغيرها". وافاد البيان ان "المشروع السياحي الآخر كان لفندق ارض السهلة السياحي، وبقيمة استثمارية مقدارها ٦,٥٨٣,٤١٠ دولارات، والفندق يتكون من سبعة طوابق بالإضافة إلى الطابقين الأرضي والنصفي وسرداب يحتوي على قاعة احتفالات كبيرة، ووحدات خدمية، ويحتوي الطابق الأول على ١٤ غرفة سعة سريرين، وتحتوي الطوابق من (٢-٧) على ١٦ غرفة سعة سريرين، إما الطابق الأرضي فيحتوي على الاستقبال ومطعم ومصاعد".

وافادت الهيئة ان "المشروع الأخير كان في القطاع التجاري وهو نصب لوحات إعلانية لشركة سلفر ستار وبقيمة استثمارية مقدارها ٩٣٣,١٥٤ دولاراً، والمشروع عبارة عن شبكة متكاملة من قطع الإعلانات بأنواعها تعمل بواسطة الطاقة الشمسية وسيتم تنفيذه في مدينة النجف الاشرف والمركز والضواحي".

وبينت ان "قيمة المشاريع الأربعة تبلغ ٢٦,٦١٤,٢٣٨ دولاراً لتبلغ عدد الرخص في محافظة النجف الاشرف ١٨٠ رخصة استثمارية في جميع المجالات

تخصيصات وزارة البلديات مليار دولار ضمن موازنة عام ٢٠١٢

بغداد /متابعة المدى

اعلنت وزارة البلديات والأشغال العراقية الاتحادية،الخميس، ان الحكومة العراقية قررت ان تكون موازنة الوزراة للعام المقبل مليار دولار بدلاً من مليار ونصف دولار.

وقال المستشار الاعلامي للوزارة جاسم محمد في تصريح صحفي إن "موازنة عام ٢٠١٢ خفضت موازنتها من مليار ونصف المليار دولار إلى مليار دولار وستنفذ على مشاريع خدمية مستمرة العمل بها واضاف أن" موازنة العام الماضي بلغت ايضاً مليار دولار وقد نفذت جميعها ". وتابع أن "وزارة البلديات تعتمد على اقرار قانون البنى التحتية الذي يساعد الوزارة على التعاون مع شركات عالمية لتنفيذ مشاريع جديدة ".

ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل بواقع ٣٧ مليار دولار أميركي.

وتابع محمد أن " وزارة البلديات انجزت موازنة عام ٢٠١١ بنسبة ١٠٠٪ وهي جزء من العمل المتواصل في متابعة أداء الشركات التي تعمل على تنفيذ المشاريع الخدمية ".

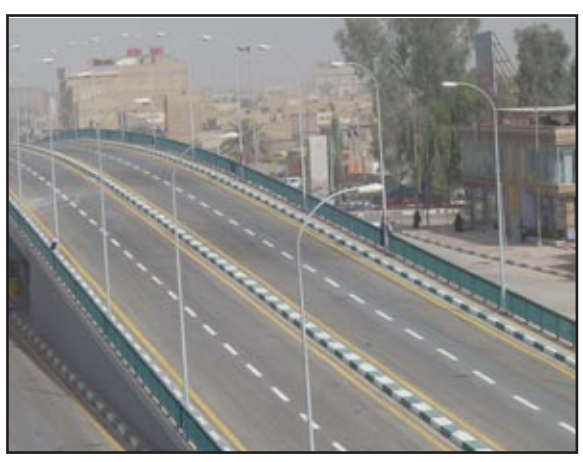

وأقرت الحكومة العراقية في اجتماعها الطارئ في (٢٠١١/١٢/٥) موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

وأعتمدت الحكومة العراقية سعر النفط الاساس ٨٥ دولاراً وتتوقع من خلالها الفروقات في اسعار النفط ان تغطي اكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز.

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طوال من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وبرغم مرور ثماني سنوات على الإطاحة بالنظام العراقي السابق، لم تستطع الحكومات العراقية توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، التي غالبا ما يحتجون على نقصها.

سوق العراق للأوراق المالية: لا نملك قانوناً يجبر الشركات على دخول التداول.. والسوق الموازي مُعرّض للفشل

بغداد / المدى

كشفت سوق العراق للأوراق المالية عن عدم إمتلاكها لقانون يمكنها من أجبار الشركات على الانضمام إلى سوق العراق للأوراق المالية ، مؤكداً أنه حتى الان لم تتقدم أي شركة للتداول في السوق الثانوي والذي أعلن عنه سوق العراق للأوراق المالية قبل نحو ستة أشهر.

وقال المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية طه احمد عبد السلام امس الخميس: أن الأنظمة الإلكترونية التي يستخدمها سوق العراق للأوراق المالية وجدنا أنه من المناسب أن نخلق بيئة ثانية للشركات التي تأسست حديثاً أو التي لم تستكمل سنة أو لديها ميزان مراجعة هو أن يقبل تداولها ولا تترك في الخارج (أي خارج تداول البورصة) ، مبيناً أن الكثير من المستثمرين أو المساهمين غير فاهمين أي شيء عن التداول البورصات أو يكونوا حتى جاهلين لآلياتها ولسعرها كونه لايملك المعلومات عنها .

وأضاف عبد السلام : الغرض من السوق الثانوي لتأهيل تلك الشركات للدخول في السوق النظامي ، والذي كان لابد من وجود سوق ثانوي لسوق العراق للأوراق المالية. وأكد عبد السلام: أن السوق الثانوي دعا أكثر من ٢٠ شركة لكن للأسف كانت الاستجابة ضعيفة جداً، مبيناً أنه بموجب القانون لا يستطيع أن يجبرسوق العراق للأوراق المالية أي شركة للانضمام للبورصة، وتابع: أن الهيئة العامة للشركة التي تتكون من المساهمين هي التي تجبر الشركة للانضمام إلى سوق البورصة.

يذكر أن سوق العراق للأوراق المالية تأسست في حزيران من عام ٢٠٠٤، وكانت تعتمد على التداول اليدوي، وفي نيسان من عام ٢٠٠٩، انتقلت إلى التداول الألكتروني.

لجنة السياحة النيابية: سيتم تقديم مسودة قانون السياحة والآثار الى البرلمان الأسبوع القادم

بغداد / الاخبارية

أكدت لجنة السياحة والآثار النيابية على اكتمال جميع الاجراءات المتعلقة بمسودة قانون السياحة والآثار وسيتم تقديمه الى البرلمان الاسبوع القادم.

وقال رئيس لجنة السياحة والاثار والنائب عن / الاتحاد الاسلامي/ بكر حمة صديق في تصريح لوسائل الاعلام امس الخميس: أن جميع الاجراءات القانونية المتعلقة بمسودة قانون السياحة والاثار قد اكتملت ومن المؤمل ان يتم تقديمه الى مجلس النواب خلال الاسبوع القادم للتصويت عليه.

واشار صديق الى أن هذا القانون كان من المحتمل أن يتم تقديمه الى البرلمان خلال الاسابيع الماضية لكن هناك بعض الاشكاليات التي حصلت ببعض فقرات القانون وباعداده وتمت المعالجة له، مؤكداً: انه قانون جيد يخدم السياحة والاثار في العراق ويشجع على الاستثمار بهذا القطاع. وفي وقت سابق، دعا عضو لجنة السياحة البرلمانية والنائب عن/التحالف الوطني/احمد العباسي، إلى ضرورة تعديل قانون الاستثمار التابع لهيئة السياحة ووضع آلية جديدة لتشجيع المستثمر الأجنبي على استثمار المنتجعات السياحية. وقال العباسي في تصريح(الوكالة الاخبارية للانباء): بالرغم من أن الحكومة تسعى إلى وضع خطط لاستثمار المنتجعات السياحية في بغداد إلا إنها بحاجة إلى تعديل قانون الاستثمار السياحي التابع لهيئة السياحة من اجل جذب المستثمر الأجنبي لكون العراق وحده غير قادر النهوض بهذا القطاع.

وأشار العباسي إلى أن وضع آلية جديدة لقانون الاستثمار السياحي بعيداً عن التعقيدات وان يكون أكثر مرونة لتحقيق سياحية متطورة للبلاد، معتبراً هذا الأمر أن تحقق ستنهض السياحة خلال اربعة اشهر لكون هناك منتجعات وأماكن قابلة للاستثمار .

ويذكر أن هيئة السياحة عللت سبب تراجع استثمار المنتجعات السياحية في بغداد وذلك لرغبة المستثمرين للربح السريع كالمولات والأسواق التجارية الضخمة لكون العراق من البلدان المستهلكة، مشيرة إلى إن كثيرا من المنتجعات السياحية في بغداد بحاجة إلى استثمار ومن ضمنها بحيرة الجادرية ومدينة الأعراس وهناك اربعة مرافق في الجزيرة السياحية.

عضو لجنة العمل النيابية: الاستثمار هو الحل الوحيد للقضاء على البطالة في العراق

بغداد/المدى

يرى عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النائب عبد الخضر طاهر أن حركة الاستثمار في البلاد هي الحل الوحيد للقضاء على البطالة في العراق.

وقال طاهر في تصريح لمراسل (الوكالة الاخبارية للانباء) الخميس: أن الانفتاح حول العالم ودخول الشركات الاستثمارية من مختلف الجنسيات الى العراق هو الحل الوحيد لتشغيل العاطلين عن العمل وتوفير فرص للخريجين كون الدولة اليوم عاجزة على توظيف جميع الخريجين بعموم العراق، والدوائر غير قادرة على استيعاب هذا العدد الهائل.

ودعا الطاهر الى تسهيل مهام الاستثمار من خلال القضاء على الروتين ومنح الفيز للشركات الاستثمارية الاجنبية للدخول الى العراق، إضافة الى اشاعة ثقافة حب واحترام الجميع ومن مختلف الجنسيات، مشدداً على ضرورة توحيد الخطابات السياسية الداخلية كون اغلبها تكون طاردة للاستثمار لإنها تشيع الخوف بالنسبة الى المستثمر.

وأشار طاهر الى أن حكومة إقليم كردستان العراق عندما سمحت لدخول شركات استثمارية من مختلف الجنسيات الى الإقليم لغرض الاستثمار تمكنت من تشغيل الكثير من أبناء الأقليم، مؤكداً: أن الاستثمار في كل دول العالم يؤدي الى حركة اقتصادية كبيرة وتوفير فرص عمل للعاطلين سواء الخريجين او غيرذلك.

وذكر عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النيابية يجب استثمار القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق كالسياحي والزراعي والصناعي من خلال عرضها الى الشركات الاستثمارية وفق ضوابط وشروط توضع من قبل الحكومة الاتحادية. وفي وقت سابق، رجح الخبير الاقتصادي حامد الواسطي بزيادة نسبة البطالة في العراق بعد الانسحاب الأميركي كون أغلب القواعد الأميركية كانت تستوعب أعدادا كبيرة من الشباب. وقال الواسطي في تصريح صحفي سابق أن البطالة في العراق ستزداد وبشكل كبير بعد الانسحاب الأميركي نتيجة أن أغلب القواعد الأميركية الموجودة في محافظات العراق كانت تشغل آلاف الشباب من العاطلين عن العمل في العراق كمترجمين ومهندسين وعمال وغير ذلك مقابل رواتب مالية عالية.

ودعا الى ضرورة توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب الذين فقدوا عملهم من خلال تفعيل القطاع الخاص وزجهم في العمل للمشاريع الاستثمارية إضافة الى منحهم الوظائف الحكومية من اجل تقليل نسبة البطالة في العراق لأنها ستضيف "كارثة اقتصادية جديدة للبلد.